وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان البحث

(الاصلاح الديمقراطي في الانظمة العربية المغرب نموذجاً)

تقدمت به الطالبة ((سجى كاظم محمد))

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

بأشراف

م.م رعد علي عبيد

١٤٣٨ هـ

٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف

الآية (٢٢)

الإهداء

الى رحمة العالمين وخاتم الانبياء والمرسلين الى سيدنا محمد ((صلى الله علية وسلم)) ...

الى من وهب الحب والحنان الى ملجئي من الخوف الى الامان امي العزيزة ...

الى من سهر لأجلي الليالي ليراني ارتقي المعالي الى ابي الغالي ...

الى من كان لي يد العون في حياتهم الى روح عمامي الغوالي ...

الى من كان لي سنداً ومشجعاً ... اخوتي واخواتي

الى كل الذين ربونا على الفضيلة ...

الى استاذي الفاضل (م.م رعد علي عبيد)

اهدي لهم جميعاً ثمرة هذا البحث.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين خالق الخلق الذي خلق الانسان وعلمه بالقلم والهمه الصبر ودبر له الامر .

يسعدني ان اقدم جزيل الشكر والامتنان والتقدير الوفير لمشرفي الاستاذ (رعد علي عبيد) لجهوده الكبيرة ورعايته الصادقة طوال فترة اشرافه على البحث ومساعدته لي والمتابعة لكل فقرات البحث فجزاه الله خير الجزاء .

كما اتقدم بشكري وثنائي الى من وهبني الحياة ورعاني (والدي العزيز) .. واشكر واقدر الانسانة التي حملتني وفرحت لأفراحي وحزنت لأحزاني وكانت تدعولي دائماً بالخير والتوفيق (والدتي العزيزة) .

وأخيراً اتقدم بالشكر الجزيل لكل اساتذتي الاعزاء ولكل من ساعدني في وصولي لهذه المرحلة .

والله الموفق والحمد والشكر له سبحانه .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاية	
الاهداء	
الشكر والتقدير	
المقدمة	١
أهمية البحث	٢
فرضية البحث	٢
اشكالية البحث	٢
منهجية البحث	٢
هيكلية البحث	٣
المبحث الأول / مفهومي الاصلاح والديمقراطية	**٩-٤**
المطلب الأول / مفهوم الاصلاح	٦-٥
المطلب الثاني / مفهوم الديمقراطية	٩-٧
المبحث الثاني / الاصلاح الديمقراطي في الانظمة العربية	**٢٠-١٠**
المطلب الاول / معوقات الاصلاح الديمقراطي في الانظمة العربية	١٥-١٣
المطلب الثاني /اثر الربيع العربي على الديمقراطية في الانظمة العربية	٢٠-١٦
المبحث الثالث / الاصلاح الديمقراطي في المغرب	**٣٠-٢١**
المطلب الاول / معوقات الاصلاح الديمقراطي في المغرب	٢٤-٢٢
المطلب الثاني نتائج الاصلاح الديمقراطي في المغرب	٣٠-٢٥
الخاتمة	**٣١**
الاستنتاجات	**٣٢**
المصادر	**٣٥-٣٣**

المقدمة

أن الحديث عن الاصلاح الديمقراطي في الانظمة العربية يعني التركيز على ادخال الاصلاحات والتغييرات على الاقل دستورية وقانونية حيث يرتبط نجاح عملية الاصلاح الديمقراطي في الانظمة السياسية والملكية بتخلي النخب الحاكمة عن الاستبداد واحتكار السلطة كما يرتبط بمدى الاستعداد لأصلاح مؤسسات النظام السياسي واجهزته بمراجعة جذرية لطريقة عمل هذه المؤسسات ضمن هذا الاطار يمكن ادراج دراسة الحالة المتعلقة بتجربة الاصلاح الديمقراطي للنظام السياسي الملكي للمغرب حيث شهدت اصلاحات وتحولات ساهمت فيها ظغوطات البيئتين الداخلية والخارجية وتجسدت في الاصلاحات السياسية للدستور للدستور حيث فتحت باب الحريات وحقوق الانسان ودعم اللامركزية وتنظيم للأنتخابات . الا ان هذه التجربة عرفت تعثر أو مراحل وصعوبات تنتج عنها العديد من الانعكاسات السلبية والايجابية .

أهمية البحث

يتناول موضوع الدراسة واحداً من اهم التغييرات والتحولات التي شهدتها النظم السياسية العربية وهي تغييرات وتحولات مهمة شملت الاطر الفكرية والمؤسسة الدستورية فأت تناول موضوع الاصلاح السياسي والديمقراطي يعني ما طرأ على الانظمة من تحولات شملت موضوعاً هاماً في تحديد وتحليل الاصلاح في النظم العربية ودراسة حالة النظام الملكي المغربي من جهة أخرى .

فرضية البحث

اسهم انتشار الديمقراطية في دول العالم العربي بزيادة الضغوط على السلطات السياسية الحاكمة والتي بدأت تشعر بفقدان الشرعية في نظر شعوبها والذي ترجم بدوره ثورات الربيع العربي مما شكل ضغطاً على السلطات الحاكمة ترجم بأصلاحات سياسية في مجموعة من الدول من بينها المغرب .

أشكالية البحث

ينطلق البحث من اشكالية مفادها ان المنطقة العربية تعاني من استعصاء ديقراطي فرضته طبيعة الانظمة السياسية الحاكمة المنقسمة بين العسكرية والملكية والتي تعد السلطة مغنماً لايمكن التنازل عنه والتفريط بأمتيازات السلطة .

منهجية البحث

تم استخدام المناهج في عملية البحث وهي :

١- **المنهج التاريخي :** جاء اثناء سرد التطورات والمراحل المهمة التي مرت بها النظم العربية والاصلاحات في دول المغرب .
٢- **المنهج البنيوي :** تطرقنا له عند الحديث عن البنية التي تشكل منها عملية الانتقال والاصلاح الديمقراطي من مشاركة سياسية ودور المؤسسات في تحقيق هذا الاصلاح .

هيكلية البحث

حيث تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تضمن المبحث الاول مفهومي الاصلاح والديمقراطية وتضمن مطلبين المطلب الاول تناولنا فيه مفهوم الاصلاح أما المطلب الثاني نتحدث فيه عن مفهوم الديمقراطية . أما المبحث الثاني فهو عبارة عن دراسة توضيحية للأصلاح الديمقراطي في الانظمة العربية وتضمن ايضاً مطلبين تضمن المطلب الاول معوقات الاصلاح الديمقراطي في الانظمة العربية وتضمن المطلب الثاني أثر الربيع العربي على الديمقراطية في الانظمة العربية اما المبحث الثالث فخصص لدراسة تجربة الاصلاح الديمقراطي في المغرب وتضمن مطلبين يتناول المطلب الاول معوقات الاصلاح الديمقراطي في المغرب اما المطلب الثاني نتائج الاصلاحات الديمقراطية في دولة المغرب .

المبحث الأول

مفهومي الأصلاح والديمقراطية

المطلب الأول / مفهوم الأصلاح

المطلب الثاني / مفهوم الديمقراطية

المبحث الأول

المطلب الأول

مفهوم الأصلاح

مفهوم الأصلاح : يعد الاصلاح من المواضيع المهمة والتي دار حولها حوار وصرف لها من البحث والتحليل الكثير فتختصر الكثير من المعاجم اللغوية العربية لفظ الاصلاح في كونه مقابل لا للفساد ففي معظم المعاجم العربية نجد جذر اصلاح مشتق من الفعل أصلح وصلح ويصلح وتدل على تغيير حالة الفساد عن الشيىء وجلب المنفعة والسلامة اليه وزوال الشقاق والعداوة والخلل والانحلال في المجتمع والسلامة من العيوب .[١]

فالاصلاح أصطلاحاً

جاء في لسان العرب لأبن منظور : مادة صلح : الصلاح ضد الفساد صلح يصلح صلاحاً صلوحاً والاصلاح نقيض الافساد والاستصلاح نقيض الاستفساد ، واصلح الداية احسن اليها فصلحت ، وفي التهذيب نقول اصلحت الى الداية اذا احسنت اليها والصلح تصالح القوم والسلام وصلاح من اسماء مكة شرفها الله تعالى وقد سمت العرب صالحاً ومصلحاً وصليحاً .[٢]

حيث تعرف موسوعة السياسة الاصلاح (reform) بأنه تعديل وتطوير غير جذري في شكل الحكم اوالعلاقات الاجتماعية دون المساس بها والاصلاح خلافاً للثورة

---

(١) لبنى سمير بايوت ، وضع المرأة في المبادرة الدولية للأصلاح في الشرق الاوسط ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص١٩ .

(٢) محمد بريش ، المصطلح العلمي بين التشغيل المفقود والنية المشهود ، مجلة دراسات مصطلحية ، معهد دراسات مصطلحية ، المغرب ، العدد الثالث ، ٢٠٠٣ ، ص٦٨ .

ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس النظام.[١]

أصل الاصلاح

إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية، إذ أننا نجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها، ويمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت ولم تنزل الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين منذ أيام مكيافللي في العصور الوسطى حتى كارل ماركس في القرن العشرين، فقد تحدث مكيافللي في كتابه الشهير «الأمير» عن أهمية الإصلاح وبنفس الوقت صعوبة وخطورة خلق واقع جديد.[٢]

آثار ونتائج الاصلاح

إن آثار ونتائج الإصلاحات تختلف باختلاف الظروف التي تتم في ظلها الإصلاحات، وكذلك باختلاف الأهداف والغايات التي تسعى الحركات والقادة الإصلاحيين إلى تحقيقها، فالإصلاحات المثمرة هي التي توسع قاعدة المشاركة الشعبية وتقوي وتفعل مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وغيرها تمثل خط دفاع صلب أمام القوى المناوئة للتغير والإصلاح .[٣]

---

[١] لبنى سمير بايوت ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠ .

[٢] محمد محمود السيد ، مفهوم الاصلاح السياسي ، الحوار المتمدن ، مواضع وابحاث سياسية ، القاهرة ، العدد ٣٥٥ ــ ٢٠١١ على الرابط الآتي
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594 .

[٣] محمد محمود السيد ، المصدر نفسه ، ص بلا .

المطلب الثاني

مفهوم الديمقراطية

ان الديمقراطية اليوم والتي انتشرت في مختلف القارات وعبر الحضارات ليست عقيدة تنافسية كغيرها من العقائد والاديان كما انها ليست مجرد آلية لأية عقيدة وانما هي منهج ونظام حكم يتأثر مضمونه بالضرورة بأختيارات المجتمعات التي تطبق الديمقراطية فيها . ولهذا اصبح من الممكن للديمقراطية ان تقبل في مجتمعات تختلف فيها العقائد والاديان والمذاهب .[١]

فالديمقراطية يمكن تعريفها بالقول انها نظام المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الى كفالة امن المواطنين وسعادتهم ورقيهم الحضاري وهناك تعريف اخر لمفهوم الديمقراطية الذي عرفه (ابراهام لنكولن) هي حكم الشعب من قبل الشعب ومن اجل الشعب .[٢]

ان الديمقراطية تعرف اصطلاحاً : مصطلح يوناني مكون من كلمتين (Demo) ومعناها الشعب و (Cratos) ومعناها حكم او سلطة وبذلك معنى الديمقراطية (حكم الشعب) اي نظام الحكم الذي يستمد من الشعب فالديمقراطية نظام حكم سياسي يهدف الى مشاركة الشعب في الحكم بطريقة مباشرة وبطريقة التمثيل النيابي تستعمل العديد من الوسائل كالانتخاب والترشيح وغيرها من الضمانات والحقوق ومن وسائلها ايضاً ضمان كل الحقوق المدنية والسياسية التي تمكن الافراد من

---

[١] صالح جواد الكاظم ، علي غالب العاني ، الانظمة السياسية ، مطبعة دار الحكمة – بغداد – ط١ – ١٩٩١ ، ص٢٠ .

[٢] عبد القادر رزيق المخادمي ، آخر الدواء الديمقراطية ، ط١ ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص٣٤ .

التعبير عن آرائهم بحرية ممارسة الديمقراطية اشبه بالسير الذي يدير آلة اندفاع مضبوط ومستمر نحو الامام فأذا لم تتقدم فسوف تسقط في الدكتاتورية .[١]

مبادىء الديمقراطية

للديمقراطية مبادىء اساسية هي بمثابة حد ادنى لأية ممارسة ديمقراطية جادة وهي[٢] :

أولاً : الايمان والالتزام بأن للأنسان قيمة في ذاته وان انسانيته هي منتهى كل سياسة وحماية وترقية وتنمية .

ثانياً : حرية التعبير فالحرية قيمة اساسية وشرط لأكتمال انسانية الانسان وهي وسيلة التعبير عن الوجود .

ثالثاً : القبول بالتنوع والتعدد انه التنوع في اطار الوحدة او الوحدة التي تشمل بالضرورة على التنوع والتعدد لاينبع من طبيعة هذا الكون بل ينبع من مبدأ ممارسة الحرية .

رابعاً : حكم الاغلبية فلا يعقل ان ينبثق نظام عن ارادة اناس احرار وان يكون مع ذلك وفقاً على قلة قليلة او في مصلحتها .

خامساً : ضمان التصحيح والارتقاء ذلك ان الكون قائم على التنوع على الحركة الجمود حالة منافية لطبيعة الكون المؤسسس على هذه الجدلية .

---

[١] داود الباز ، النظم السياسية (الدولة والحكومة) ، دار النهضة - بغداد ، ١٩٠٥ ، ص بلا .

[٢] عبد القادر رزيق المخادمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ – ٤٢ .

الديمقراطية عند العرب والاسلام

ان العرب عرفوا بعض مظاهر الديمقراطية لأن العرب قوم فطرة ماشو احرار متنقلين لاحدود لحريتهم ولاتقيدهم قيود فأن العرب قد عرفوا انظمة حكم تعسفية مستبدة حيث كان السلطان مستبداً غاشماً فعمل العرب على ان تقوم الديمقراطية على الاسلام والدين ونظام الاسلام يقوم على العدالة المطلقة وقد كان رسول الله ((صلى الله عليه وسلم)) مثال رائع للديمقراطية الحقيقية يشاورهم ويسألهم الرأي والاسلام دين مساواة والديمقراطية ، يقول الاستاذ العقاد في حديثه عن الديمقراطية والاسلام بأنها تقوم على اربعة اسس لاتقوم ديمقراطية على غيرها .[1]

أولاً : المسؤولية الفردية .

ثانياً : عموم الحقوق وتساويها بين الناس .

ثالثاً : وجوب الشورى على ولاة الامور .

رابعاً : التضامن مع الرعية على اختلاف الطبقات .

[1] عباس محمود العقاد ، الديمقراطية في الاسلام ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص١٤ .

المبحث الثاني

الاصلاح الديمقراطي في الانظمة العربية

المطلب الأول / معوقات الاصلاح الديمقراطي في الانظمة العربية

المطلب الثاني / اثر الربيع العربي على الديمقراطية في الانظمة العربية

المبحث الثاني

الاصلاح الديمقراطي في الانظمة العربية

تعد عملية الاصلاح والتحديث الديمقراطي من ضمن عمليات التغيير والحركة المستمرة التي شهدتها المجتمعات العربية المختلفة لما لها من اثر في اصلاح البناء السياسي وفق الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فالاصلاح الديمقراطي هو القيام بعملية التغيير في الالية المؤسسية السياسية ووظائفها واساليب عملها واهدافها لهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والاشكاليات الجديدة والمتجددة بأستمرار ، والاصلاح هو تغيير من الداخل وبآليات نابعة من داخل النظام .[١]

وان عملية الاصلاح الديمقراطي تعني تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية الى صيغة اكثر ديمقراطية عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية من خلال عمليات ترتبط بطبيعة الاحزاب السياسية ، حيث تمثل خطوة للتحول نحو النظام الديمقراطي تمتد بين مرحلة تقويض دعائم النظام السياسي السابق وتأسيس نظام سياسي لاحق .[٢]

وتحتل عملية الاصلاح الديمقراطي في النظم السياسية العربية اولوية كبيرة وقد تزايد الاهتمام لها في ظل التحولات الجوهرية فيما يعرف في عصر العولمة ومجتمع المعلومات حيث اتجهت العديد من الدول العربية الى الاصلاح الديمقراطي بفعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وفي اطار هذا السياق اقدمت بعض النظم العربية على احداث اصلاحات على الاقل دستورية وقانونية ، واختلفت النظم

---

(١) مصطفى كامل السيد ، صلاح سالم زرنوقة ، الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، مركز بحوث الدول النامية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص٥٥٣ .

(٢) بلقيس احمد منصور ، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٨ – ٢٩ .

السياسية العربية في الخطوات التي اتخذتها بأتجاه الاصلاح الديمقراطي ، حيث هناك نظماً قطعت اشواطاً في التعددية السياسية بأجرائها اصلاحات دستورية وقانونية والملاحظ ان عملية الاصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية عرفت مؤشرات للنجاح والتعثر في نفس الوقت حسب المحددات الداخلية والاقليمية والدولية .[1]

[1] غربية صونيا ، الاصلاح الديمقراطي في الانظمة السياسية الملكية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بسكرة ، المغرب ، ٢٠١٥ ، ص بلا .

المطلب الأول

معوقات الاصلاح الديمقراطي في الانظمة العربية

يعاني الوطن العربي اكثر من اي منطقة من معوقات في الاصلاحات الديمقراطية فبدت خالية من القوى وعديمة الوزن والفاعلية في نظر القوى الاكبر حتى وجدت نفسها تواجه اكبر ازمة في تاريخها مع صعود الاطماع الاجنبية وعجز النخب العربية عن تقديم استجابات عملية تتسم بالفعالية والمعقولية وقد اصبح من المتعارف عليه دولياً ان النخب العربية تفتقر الى الشرعية والحقوق السياسية والمدنية .[١]

ومن ابرز المعوقات التي تقف حجر عثرة امام تقدم الديمقراطية في الوطن العربي وهي :[٢]

أولاً : المعوقات الخارجية

اثرت الاسباب والمعوقات الخاجية الدولية والاقليمية بشكل سلبي في تطور المجتمع العربي على نحو طبيعي في القرن العشرين حيث ان الوضع العربي الراهن هونتيجة مباشرة لتركة الاستعمارات حيث لعب دوره الكابح في تعطيل الانتقال الى الديمقراطية وضاعف ذلك الاحتلالات المتكررة ضد الوطن العربي والتي ساهمت في كبح جماح الحركة الاصلاحية .

---

[١] برهان غليون ، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٢٦٢.

[٢] عبد الحسين شعبان ، مداخل الانتقال الى الديمقراطية العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٤٠ – ٢٤٤ .

ثانياً : المعوقات الداخلية

لايمكن تعليق غياب التوجه نحو الديمقراطية في الوطن العربي فقط على المعوقات الخارجية والتحدي الاجنبي بل ان صورة كبح الديمقراطية من خلال المعوقات الداخلية التي تعرقل نمو الوطن العربي حيث ان اصلها يقوم على الالغاء والتهميش وضعف البنى والتراكيب الاساسية للدول العربية ويلعب ضعف التجربة دوراً بارزاً في هذا المجال وبدلاً للعودة الى التراث الذي يضع العدل والانصاف يسود ضعف احترام حقوق الانسان .

ثالثاً : تواصل العجز الديمقراطي في الوطن العربي[١]

حيث الى جانب المعوقات الداخلية والخارجية التي تقف في وجه الاصلاحات الديمقراطية هو تواصل العجز الديمقراطي في الوطن العربي ، فأن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية هي قضية معقدة ولها ابعاد متعددة ومن ناحية اخرى فالبلدان التي نجحت في تحقيق الديمقراطية حققت معدلات نمو اعلى من تلك البلدان التي لم تحاول تحقيق الديمقراطية ، ففي سياق الوطن العربي بسبب التنوع الاجتماعي بما في ذلك التأثير الديني او العرقي في بعضها فأنها لاتؤدي الى ديمقراطية مستقرة .

وهناك العديد من المعوقات التي تعرقل الدول العربية في تحقيقها للديمقراطية ومنها الاخفاق السياسي حيث امتازت الانظمة العربية بالقوة لحفظ الحكم وقد عمق الاخفاق السياسي في فشل انجاز التنمية السياسية للديمقراطية والحروب الاهلية حيث ان تسلط السلطة لم يقدم ضمانة للحماية من الغضب الاجتماعي حيث ان اقفال المجال السياسي دفع الجماعات الى اساليب العنف للتعبير عن رغباتها ومن المعوقات ايضاً الضغط الدولي حيث باتت الدول الكبرى تضطر الى فتح ملفات الديمقراطية وحقوق الانسان تحت وطأة ضغط الرأي العام وايضاً تتمثل العوائق في

---

[١] ابراهيم البدري واخرون ، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص٤٥٦ .

الشرعية العصبوية والشرعية الدينية والشرعية الوطنية ومقازمة الطابور التسلطي والتعسفي .[١]

وتبقى اهم العراقيل التي تواجه كافة الدول العربية متمثلة في تفشي البطالة والفقر والامية والحرمان الامر الذي يتولد عنه التطرف وكذلك ظاهرة الارتشاء التي تقف امام كل تقدم سياسي واقتصادي حيث تمثلت الجزائر بعائق دون تحقيق التحول الديمقراطي وهي المؤسسة العسكرية وهذا ما اقضى بالجزائر الى الدخول في فوضى وحرب اهلية وهناك عائق التهميش ومن في مكانها اما تونس تشكو من عدة عقبات تتجلى في ضعف المجتمع المدني وهيمنة الحزب الحاكم وتهميش الحركات الاسلامية اما النظام الليبي فأنه يعاني من فقر الديمقراطية حيث لاوجود لمجتمع مدني ولا احزاب سياسية ولا انتخبات ولايوجد دستور يوزع السلطات فيها اما المغرب فأن الاحزاب المغربية تقف بدورها حجر عثرة امام تحول ديمقراطي مما يدل على وجود الانشقاقات الحزبية .[٢]

---

[١] علي خليفة الكواري واخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، ٢٠٠٢ ، ص٥ .

[٢] برهان غليون ، حول الخيار الديمقراطي ، دراسات نقدية ، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ ، ص٢٢٠ .

المطلب الثاني

أثر الربيع العربي على الديمقراطية في الانظمة العربية

تعددت المسميات التي استخدمت لوصف الاحداث والتطورات في العالم العربي بين من وصفها بالثورات والحركات الاحتجاجية والمظاهرات والمطالبة بالديمقراطية وبين من اطلق عليها الربيع العربي والتمرد ، ان تغيير الربيع العربي وعلى الرغم من حيادية الظاهر في وصف التطورات على الساحة العربية الا انه ينطوي على معاني عدة فهو يعني الشباب والتجدد في قيادة الثورات من شريحة من الشباب بالاضافة ما يرمز له من تفؤا وامل لنطبق على الثورات العربية . وهي حركات اجتماعية سلمية انطلقت في بعض البلدان العربية وكان من اسبابها الاساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الاحوال المعيشية ، اضافة الى التضيق السياسي والامني وحدثت هذه في مصر وليبيا والمغرب من اجل المطالبة بالديمقراطية والتغيير .

منذ اكثر من خمسة وعشرون سنة اي منذ انتصار العولمة الليبرالية وتحرير الاقتصاد وفتح الاسواق وتعديل النظام الضريبي واخضاع الدول العربية لهيمنة شركات اجنبية وسادة فكرة ان الاحتجاج الاجتماعي لم يعد محرك التاريخ وان صراع الطبقات قد انتهى وبت الثورة الاجتماعية والسياسية في وطننا العربي لاسيما ان غالبية الاحزاب والحركات ايقنت ان الثورة ترقد الان في التاريخ لكن الثورتين المصرية والتونسية اظهرتا خطر ذلك اذ اثبت المواطنون المصريون والتونسيون قدرتهم على القيام بثورات شعبية اطاحت نظام حكم بوليسي في تونس ونظاماً ديكتاتورياً في مصر ، ولقد احيا ربيع الثورات العربية امال شعوب عربية

اخرى تمثلت في تجربة التحرر في الوقت عينه في ليبيا واليمن والبحرين والاردن والمغرب وحتى فلسطين .[١]

هناك جملة من التساؤلات التي اثارت الفعل الاحتجاجي المغربي وخصوصاً عندما بات هذا النقاش على حدود التماس مع الاتساع الكمي والكيفي للمظاهرا ت والاعتصامات وغيرها من صيغ الاحتجاج وكثير من المجالات بما فيها من تلك التي كانت لزمن طويل مصفاة من الاحتجاج .[٢]

ما زال الجدل مستمرا حول إمكانية ايجاد صورة واضحة المعالم تفسر طبيعة الحدث الهجومي الذي ضرب منطقتنا العربية ، والمستمرة تداعياته إلى هذه اللحظة. فالذين ذهبوا الى توصيفها ب "ثورات الربيع العربي" سيكون لهم من الاسباب والتقديرات ما يحملهم على ذلك. ثمة آخرون انبروا إلى ما يتعدى التفسير المألوف للثورات والمنعطفات الكبرى ، فنظروا اليها على انها مصادفة تاريخية نبتت على ارض الضرورة ،لكنها فاجأت الكل وانتجت لنفسها حيزاً خارج التوقع وان وعي حقسقة التغيرات ، والقاعدة الفكرية التي تأسست عليها ، الأمر الذي يعين على رصد مسار الاحداث ومنعطفاتها ، ويمكن مر استشراف مستقبلها ، وهذه النتيجة ضرورة اصيلة للتنبيه الى حدود انفعال وتفاعل العراق مع تلك الاحداث

---

[١] توفيق المديني ، الربيع العربي الى اين ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص٣٥ .

[٢] عبدالرحيم المطري ، الربيع العربي الى اين ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ ، ص٢٧٧ .

والتغيرات ، وتمكين النخبة السياسية والفكرية أن يتعاطوا بما يلزم من مع جغرافيا التغيرات ومسارتها المستقبلية .[١]

فظل الوطن العربي يعيش على هامش موجة الانتفاضات الديمقراطية وتمثلت بحالة اللااستقرار ويبدوا ان الوطن العربي انتقلت فيه هذه الظاهرة الى دول عديدة ومنها الاردن ولكنها كانت بشكل محدود وتباينت مطالب المتظاهرين بين طلب ملكية دستورية او ملكية برلمانية ، كما شهدت سوريا مظاهرات في مدن سورية كما وصلت المظاهرات الى العراق بمعظم المناطق العربية والكردية وفي بلدان المغرب استبق ملك المغرب المظاهرات بتشكيل لجنة لأعادة النظر في الدستور لزيادة صلاحيات رئيس الحكومة ومجلس الوزراء بهدف تخفيف طبيعة الملكية المطلقة الى ملكية دستورية والمطالبة بأعادة اصلاح الدستور اما الجزائر فقد حصلت على بعض المظاهرات التي تم قمعها بالقوة ، اما لبنان فشهدت محاولات لمظاهرات اسبوعية تدعو الى اغاء الطائفية .[٢]

خمسة اعوام على الربيع العربي الذي كتبه الشباب العربي بأحلامهم بغية بأختراق ما يرونه افقاً مسدوداً يقول الباحجث والناشط السياسي اليمني جمال مليكي ان القراءة السياسية للربيع العربي تظلمه وتختزله فهو صراع مع فكرة الماضي التي تعيق الانتقال نحو المستقبل اما الناشط السياسي محمد عباس فتحدث عن تغيير اجتماعي احدثه ربيع مصر وجدنا ان فكرة الاحتجاج في مصر بعد الانقلاب اعادة الى حملة النظام المصري لدفع الجمهور الى صراعات بعيدة عن قضاياه الحقيقية

---

(١) نعمة العبادي ، الربيع العربي والثورات لفهم محركات ما وراء الحدث العربي ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، شبكة المعلومات cis.uobaghdad.edu.iq نشر في تاريخ ١٤ آذار – ٢٠١٣ ، ص ١٦ – ١٧ .

(٢) توفيق المديني – مصدر سبق ذكره ، ص٣٦ .

اضافة الى ما تعيشه ليبيا وسوريا ولبنان واليمن من اوضاع تركت خوفاً لدى الناس من تكراره في مصر .[١]

ان ثورة الربيع العربي في ليبيا تحولت الى نزاع مسلح اثر احتجاجات شعبية في معظم مدنها ضد نظام معمر القذافي وارتفعت الاصوات مطالبة بأسقاط النظام واستخدام العنف من قبل الشرطة ضد المتظاهرين وقد تأثرت هذه الاحتجاجات بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام ٢٠١١ وبخاصة الثورة التونسية وثورة ٢٥ يناير المصرية التي اطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين علي والرئيس المصري حسني .[٢]

من خلال الدراسة عن التغيير السياسي الذي حدث في العالم العربي فيما يعرف بالربيع العربي تم الوصول الى انتائج الآتية :

أولاً : تعتبر ثورات الربيع العربي هي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بجانب العوامل الخارجية التي كان دورها محدود وكان لثورات الربيع العربي دور فاعل في احداث التغيير السياسي في المنطقة العربية .

ثانياً : ظهر المجتمع المدني في دول الربيع العربي بأعتباره قوة مركزية في احداث التغيير السياسي في المنطقة .

---

[١] علي الظفيري ، قناة الجزيرة ، برنامج العمق ، نشر في ٢٠١٦/٢/٢٦ الساعة ٨ (مكة المكرمة) ، ثورات الربيع العربي .

[٢] عمر الحسان ، الديمقراطية الجديدة ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الاردن ، ٢٠١٥ ، ص١١٨ .

ثالثاً : غيرت ثورات الربيع العربي الرؤية السياسية للدول الغربية حول منطقة الشرق الاوسط ومستقبلها السياسي وبالتالي ستفرز هذه الثورات علاقات دولية جديدة مع الغرب تعمل عل تغيير شكل التحالفات التي كانت موجودة بالمنطقة .

رابعاً : افرزت الثورات العربية هيمنة للقوى الاسلامية على السلطة وذلك بعد نتائج الانتخابات التي اعقبت التغييرلا السياسي للأنظمة العربية التي سقطت ما كان له كبير الاثر في تنشيط التيارات الاسلامية بمختلف انواعها مما يعني تنشيط لأيدولوجية الاسلام السياسي .[١]

ان النتائج الايجابية لثورات الربيع العربي في تونس وليبيا ومصر يقرر كثير من الباحثين ان الثورة الليبية على الرغم من سلبياتها على المستويين المحلي والاقليمي الا انها حققت نتائج ايجابية في كسر الحاجز السيكولوجي وسلمية الطابع وحد ادنى من التماسك وموقف الجيش او القوات المسلحة من التمرد الشعبي فلالنسبة الى مختلف انتقاضات الربيع العربي التي حدثت توافرترالعوامل الاربعة في حالتي تونس ومصر لذلك حققت الانتفاضات نتائج ايجابية حيث رفع الشباب مجموعة من الشعارات اهمها ، الحرية والمساواة والديمقراطية وبناء الدولة المدنية دولة المؤسسات واحترام حقوق الانسان ومن نتائجها ايضاً توجز في المكانة الاجتماعية للنرأة وحرية التعبير .[٢]

وهناك نتائج سلبية للأنتفاضة الليبية ومنها الجماعات الدينية المتشددة والمتطرفة وانتشار السلاح وتهديد الامن المحلي وانتشار السلاح وتوتر العلاقة بين دول الجوار واصبحت ليبيا كوجهة وممر للهجرة الغير شرعية .

---

[١] ريم محمد موسى ، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي ، مؤتمر فلاديفيا السابع عشر ، ثقافة التغيير ، كلية الاداب والفنون ، السودان .

[٢] خير الدين حسيب ، الربيع العربي : نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل ، المستقبل العربي ، العدد ٣٩٨ ، ٢٠١٢ ، ص ٨ – ١٣ .

المبحث الثالث

الاصلاح الديمقراطي في المغرب

المطلب الأول / معوقات الاصلاح الديمقراطي في المغرب

المطلب الثاني / نتائج الاصلاح الديمقراطي في المغرب

المطلب الأول

الاصلاح الديمقراطي في المغرب

ينطوي الاصلاح كما تطرقنا سابقاً على فكرة التغيير نحو الافضل والتغيير والتحول النتطور من اجل تحقيق الاهداف من قبل اصحاب القرار فأن الاصلاح يرمي الى التحسين نحو الافضل والاصلاح الديمقراطي وفقاً للرؤية اللمنهجية يقصد به الاصلاح بالديمقراطية والمتسم بالاستمرار والشمول للواقع المجتمعي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً حيث يؤدي الى التعبير الكلي مع الحفاظ على كل ما هو ايجابي . ونقصد بالاصلاح هو الحداثة والتحديث والتنمية السياسية والتحول الديمقراطي . سوف نختص بدراسة بحثنا عن النظام الملكي في المغرب والاصلاح الديمقراطي .

تعريف النظام السياسي الملكي

نظام حكم حيث يكون الملك على رأس الدولة ويتميز بأن الحكم الملكي غالباً ما يكون لفترة طويلة وعادة حتى وفاة الملك وينتقل بالوراثة الى ولي عهده وتعرف زوجته بلقب الملكة والنظام الملكي من اقدم انظمة الحكم المعروفة بالتاريخ وهو من ضمن الانظمة الدكتاتورية التي ينفرد بها الافراد بسلطة الحكم في الدولة دون الرجوع الى الشعب وغالباً ما يرتكز على فرد واحد يستحوذ على السلطة في قبضته سواء كان ملكاً او امبراطوراً ام رئيساً للجمهورية ام رئيس الوزراء . وقد تتخذ الحكومات الملكية عدة صور فهناك الملكية المطلقة ونظام الحكم الملكي الدستوري والملكية الاستبدادية . نظام الحكم في المغرب ملكي دستوري برلماني ديمقراطي . يتكون البرلمان من مجلسين ، مجلس النواب و مجلس المستشارين .[1]

[1] ثروت بدوي ، النظم السياسية : دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٢١ .

النظام السياسي المغربي في ظل تجربة الاصلاح الديمقراطي

عرف المغرب خلال السنوات القليلة الماضية، وبالضبط مع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي جملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية همت مجالات مختلفة بغية استكمال بناء دولة الحق وترسيخ أسس الديمقراطية الحقة. ومنذ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم في ٢٣ يوليو ١٩٩٩ تكثفت وتيرة ورش الإصلاحات وتوجت بالإعلان عن إصلاح دستوري شامل يهدف إلى تحديث وتأهيل هياكل الدولة المغربية وقد مثلت سنة 2011، ، منعطفا تاريخيا فاصلا ونتاجا لسنوات من العمل المتواصل المتمثل في مختلف الأوراش الإصلاحية والمبادرات التحديثية المتتالية في سياق تاريخي دولي دقيق، وفي خضم الأحداث التي كان العالم العربي وما يزال مسرحا لها، توج الإصلاح بالمغرب بالخطاب الملكي لتاسع مارس 2011 ليعلن عن المبادرة الملكية الداعية إلى إجراء تعديلات دستورية عميقة وشامل .[١]

وتشمل معوقات الاصلاح الديمقراطي في المملكة المغربية جملة من التحديات توجز في : [٢]

١- **تحديات ترتبط بالاحزاب السياسية :** فالاحزاب تعاني من اختلالات على مستوى تنظيمها وممارستها حيث تجعل من الممارسة الديمقراطية بعيدة .

٢- **غياب ثقافة سياسية ديمقراطية :** فهي تعد شرط ضروري في عملية الديمقراطية حتى وان توافرت المؤسسات السياسية الدستورية .

---

(١) أسماء مغربي ، الدستور المغربي ٢٠١١ ، مستجدات وافاق المقتضيات الجديدة ، مجلة القانون والعلوم الادارية للتنمية على شبكة المعلومات الانترنت في ٢٠١٢ . http://www.droitarab.com

(٢) محمد باسك منار ، محصلة التحركات الراهنة من اجل الديمقراطية ، شبكة المعلومات الانترنت ص ٢٤ – ٢٥ http://arabsfordemocracy.org .

٣- **تحديات ترتبط بالمؤسسة الملكية :** فنظام الحكم في المغرب ملكي شكلاً ومضموناً اذ ان الملكية هي السائدة في الحكم فلكي يستطيع الشعب ان يعيش يجب ان يعمل الملك ويتحمل مسؤولياته .

٤- **تحديات ترتبط بالمحيط الدزلي والاقليمي :** فالخطاب الملكي لـ ٢٠١١ اتى في سياق بعض التقارير الدولية التي لخصت انه من مصلحة بعض الدول العربية كالمغرب والاردن والبحرين الحفاظ على انظمتها لكن بشرط الاقدام على اصلاحات سياسية .

المطلب الاول

معوقات الاصلاح الديمقراطي في المغرب

أولاً : العوامل السياسية

خاض المغرب بعد حصوله على الاستقلال سنة ١٩٦٥ مجموعة من التجارب السياسية والدستورية تمثلت في اقرار تعددية حزبية وتنظيم سلسلة من الانتخابات النيابية واصدار مجموعة من الدساتير حيث ان ظل النظام الملكي متمسكاً في الحياة السياسية واساليب العنف والفساد والاستبداد .[١]

ثانياً : العوامل الاقتصادية

قامت السياسة الاقتصادية في المغرب من حصولها على الاستقلال لغرض الحفاظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بعجز الميزانية والتضخم والمديونية مما انعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطنيين وعلى فاعلية السوق الداخلي وقد عرفت السنوات الاخيرة تراجعاً ملحوضاً في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية بسبب المعوقات التي تعيق الاقتصاد المغربي المتمثلة في صنف التنافسية وتفاقم العجز التجاري وانتشار اقتصاد الربح وغيره من مظاهر الفساد .

ثالثا : العوامل الاجتماعية

حيث تمثلت في سياسة اجتماعية تضامنية لتكون المحصلة من النتائج الايجابية كأنخفاض نسبة البطالة الى ٥,١٢ سنة ٢٠٠١ وتنفيذ بعض توصيات الحوار الاجتماعي وتمثلت الحصيلة الاجتماعية بعدة اسباب هي :

---

[١] ادريس لكريني ، محاسبة الديمقراطية في التداعيات المحتملة لأحتجاجات حركة ٢٠ ، مجلة السياسة الدولية ، المغرب ، العدد ١٨٤ ، ٢٠١١ ، ص٩١ .

- عدم الانطلاق في تلك الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من مرتكزات دستورية.
- غياب اقتصاد عادل يسمح بتوزيع عادل للثروة .
- ضغوطات المناخ العالمي .[1]

[1] باسك محمد باسك منار ، محصلة التحركات الراهنة من اجل الديمقراطية ، شبكة المعلومات الانترنت ص بتاريخ ١٨ / ٢ / ٢٠١٥ http://arabsfordemocracy.org .

المطلب الثاني

نتائج الاصلاح الديمقراطي في المغرب

ان عملية الاصلاح الديمقراطي والدستوري التي شهدته المملكة المغربية لم تكن عملية مجزأة وبسيطة بل كانتن نتيجة لأوضاع وظروف حتمية فرضتها جملة من العوامل الداخلية والخارجية فأن العملية الاصالحية تعرضت لجملة من المعيقات والعوبات نظراً لطبيعة النظام السياسي والاجتماعي وسنتناول جملة من النتائج التي تؤدي الى نظرة تقييم نتائج الاصلاح الديمقراطي في المملكة المغربية .

أولاً : الدستور الجديد

في خطاب ملكي بتاريخ ٩ مارس ٢٠١١ اعلن الملك محمد السادس عن مبادرة الاصلاح الدستوري وعهد الجنة تضم ١٩ عضواً من فقهاء القانون والسياسة بتحرير مشروع الدستور عملت اللجنة على بناء المرتكزات للأصلاح الدستوري وهي :[١]

١- التكريس الدستوري للملكية المواطنة والملك المواطن .
٢- دسترة الامازيغية كلغة رسمية للبلاد .
٣- دسترة حقوق الانسان بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها .
٤- الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية .
٥- قيام سلطة برلمانية تمارس اختصاصات تشريعية ورقابية .
٦- تخويل المعارضة البرلمانية نظاماً خاصاً.
٧- تعزيز آليات الحكامة الجيدة .
٨- ترسيخ سلطة قضائية مستقلة عن السلطات التشريعية والتنفيذية .

---

[١] المملكة المغربية ،دستور ٢٠١١ ، (المغرب ، مركز الدراسات وابحاث سياسة الجنائية ، ٢٠١١) .

ثانياً : انتخابات برلمانية مبكرة

حيث شكل فوز حزب العدالة في الانتخابات لمجلس النواب بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني حدثاً هاماً ليس فقط الى عدد المقاعد التي فاز بها ولكن بالنظر الى مرجعيته الاسلامية ووجود حكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية الاسلامي حيث حقق حزب العدالة فوزاً كاسحاً في الانتخابات نظراً لتنظيمه الجيد وتوفره على خط ايدولوجي واضح ومتميز عن بقية الاحزاب التي جعل منه القوة السياسية في المغرب وقد عرف الاصلاح الديمقراطي في عدد من الاقطار العربية تباطؤ شديد اما في المغرب حدث اصلاح دستوري واداري ونجاح الانتخابات تحت اشراف قضائي.[١]

ان نتائج واثار قد تنجم من تجربة الاصلاح الديمقراطي المغربي على صعيد نظم عربية لم تنطلق فيها بعد عملية اصلاح تستجيب لمطالب الشعوب ومنها .[٢]

أولاً : ان الاصلاح الدستوري الذي اقدمت عليه المؤسسة الملكية في المغرب اتى في سياق مقاربة سياسية نجحت في استيعاب لحظة الازمة .

ثانياً : ان الملكيات العربية لم تشهد ما خلا في حالة المغرب حياة سياسية حقيقية ولم تعرف شكلاً من اشكال توزيع السلطة فضلاً عما يضيفه احتكار الثروة .

ثالثاً : ان الحراك الاحتجاجي الذي اندلع بتفازت في مجتمعات الملكيات العربية اختلف عن نظيره في مجتمع الجمهوريات العربية وانما ظل خطابه يتحرك وينظم تحت سقف المطالبة بالاصلاح . ومحاربة الفساد وكفالة الحقوق والحريات الديمقراطية .

---

[١] الدستور المغربي ، المصدر سبق ذكره ، ص ٤- ٦ .

[٢] عبد العزيز بلقزيز ، رياح التغيير في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط١ ، ٢٠١١ ، ص١١٩ ،١٤٢ .

ان الذي يستفيده المرء من هذه السياقات هو ان من العوامل الرئيسية في التمكين لهذا الاصلاح الدستوري فضلاً عن الاتصال الديمقراطي للشعب وعامل الارادة الملكية .

ان نجاح المغرب في الاصلاح الديمقراطي امر ممكن ان تتوفر عناصر منها ان يتبنى حزب العدالة والتنمية موقفاً متوازناً وان تقوم الاحزاب بأصلاح بنيتها الداخلية وان يعبر النظام عن ارادته في التنازل من شيء من سلطته اما تأثير القوى الخارجية في الاصلاح سيظل محدوداً .[1]

في حديثنا عن دولة المغرب واثر الربيع العربي وانفرادها بالجانب الاصلاحي حيث تناولت من حيث الاطار العام للمسار الاصلاحي حيث اول خاصية للمجتمع المغربي انه يتسم بوحدته الدينية والمذهبية (اسلام ،مالكي ،اشعري) ولقد استطاعت المغرب بأجماع قواه الثقافية وتوحيد اللغة الامازيغية حيث ان المسألة اللغوية هي اعقد قضايا الانتقال الديمقراطي وتعتبر المغرب بأنها الوحيدة بين الدول العربية التي ظل فيها المجال السياسي الاسلامي قائماً منذ قيام الدولة في المغرب عن استقلالها عن الخلافة العباسية حيث ان التطور التاريخي للمغرب اورث نظاماً من نظامين احدهما تقليدي وثانيهما ناشيء وحديث في مخاض الحراك الشعبي العربي الضخم اعلن عن تأسيس حركة ٢٠ فبراير ولامطالبة بأصلاح دستوري جديد يواكب التطلعات في الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية ودعت هذه الحركة الى اقالة الحكومة وحل البرلمان بمجلسيه وتشكيل حكومة انتقالية والمطالبة بالاصلاح الدستوري واعتمدت في حركاتها على التنسيقات الوطنية والمحلية والمجموع العامة وتتخذ قراراتها بالحوار والتوافق فأن الحصيلة من كل تلك التقيمات ان حركة ٢٠ فبراير لم تكن سوى فقاعة في الصراع انطفأت بلا جدوى

---

[1] مارينا اوتاوي ، الديمقراطية وسيادة القانون ، سلسلة الشرق الاوسط ، اوراق كارينغي ، ص ٢٨ ' شبكة المعلومات الانترنت www.carnegieEndowment.org .

ولا اثر وان المغرب يستقر والمسار الاصلاحي يتقدم ولو ببطء والقوى الديمقراطية التي كان لها الاثر في هذا التقدم .[1]

[1] محمد الحبيب طالب ، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية : العرب بين مآسي الحاضر واحلام التغيير ، ط١ ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، ٢٠١٤ .

الخاتمة

ان ما يمكن قوله عن التجربة الاصلاحية للمملكة المغربية انه رغم الوثيقة الدستورية الجديدة عرفت محموعة من التغييرات الهامة حيث جعلت الخيار الديمقراطي احد ثوابت النظام السياسي واعترفت بالروافد المختلفة للهوية المغربية كما ضمنت التوسع من صلاحيات البرلمان والحكومة وجعلت من القضاء سلطة الى جانب السلطات التشريعية والتنفيذية رغم كل التغيرات الايجابية يبقى دستور ٢٠١١ دون مستوى الاجابة الكاملة لمعايير الدستور الديمقراطي وفي خضم التناول لهذا الموضوع الشائك والذي له من الاهمية البالغة والصدى الكبير والمتعلق بمسألة جوهرية في كل الانظمة السياسية وهو الاصلاح الديمقراطي في الانظمة العربية .

الاستنتاجات

ان عملية الاصلاح والتغيير الديمقراطي تطال مصالح الجميع ايجاباً و سلباً فأن العمل من اجلها يتطلب توضيح فكري واقناع سياسي وتعبئة كل الفئات ذات المصلحة في الديمقراطية بهدف خلق ميزان قوة لصالح الديمقراطية .

ان التراضي على دستور ديمقراطي هو وحده الكفيل بأن يكرس الاعتراف المتبادل وتبديد المخاوف وتقوية فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الثقافة السياسية الديمقراطية .

ومن المتطلبات التنظيمية تقوية الطابع الديمقراطي للتنظيم الحزبي والمدني وتعميق العمل الوحدوي المشترك بين القوى الديمقراطية وتوسيع الحوار ليشمل كل القوى المنظمة المستقلة عن الدولة وخاصة التيارات الاسلامية .

العمل على تشجيع المنظمات الجماهيرية التابعة للقوى السياسية وختاماً ان القدوة الحسنة والاخلاق العالية والتكوين الجيد للمناظلين والعلاقات الانسانية وتفضيل المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية كل هذا يسهل عمل القوى الساعية الى انتصار الديمقراطية وتحقيق التنمية .

المصادر

١) ابراهيم البدري واخرون ، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص٤٥٦ .

٢) ادريس لكريني ، محاسبة الديمقراطية في التداعيات المحتملة لأحتجاجات حركة ٢٠ ، مجلة السياسة الدولية ، المغرب ، العدد ١٨٤ ، ٢٠١١ ، ص٩١ .

٣) أسماء مغربي ، الدستور المغربي ٢٠١١ ، مستجدات وافاق المقتضيات الجديدة ، مجلة القانون والعلوم الادارية للتنمية على شبكة المعلومات الانترنت في ٢٠١٢ http://www.droitarab.com .

٤) برهان غليون ، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٢٦٢.

٥) بلقيس احمد منصور ، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٨ – ٢٩ .

٦) توفيق المديني ، الربيع العربي الى اين ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص٣٥ .

٧) ثروت بدوي ، النظم السياسية : دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٢١ .

٨) خير الدين حسيب ، الربيع العربي : نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل ، المستقبل العربي ، العدد ٣٩٨ ، ٢٠١٢ ، ص ٨ – ١٣ .

٩) داود الباز ، النظم السياسية (الدولة والحكومة) ، دار النهضة - بغداد ، ١٩٠٥ ، ص بلا .

١٠) ريم محمد موسى ، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي ، مؤتمر فلاديفيا السابع عشر ، ثقافة التغيير ، كلية الاداب والفنون ، السودان .

١١) صالح جواد الكاظم ، علي غالب العاني ، الانظمة السياسية ، مطبعة دار الحكمة – بغداد – ط١ – ١٩٩١ ، ص٢٠ .

١٢) عباس محمود العقاد ، الديمقراطية في الاسلام ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص١٤ .
١٣) عبد الحسين شعبان ، مداخل الانتقال الى الديمقراطية العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٤٠ – ٢٤٤ .
١٤) عبد العزيز بلقزيز ، رياح التغيير في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط١ ، ٢٠١١ ، ص١١٩ ،١٤٢ .
١٥) عبد القادر رزيق المخادمي ، آخر الدواء الديمقراطية ، ط١ ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص٣٤ .
١٦) عبدالرحيم المطري ، الربيع العربي الى اين ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ ، ص٢٧٧ .
١٧) علي الظفيري ، قناة الجزيرة ، برنامج العمق ، نشر في ٢٠١٦/٢/٢٦ الساعة ٨ (مكة المكرمة) ، ثورات الربيع العربي .
١٨) علي خليفة الكواري واخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، ٢٠٠٢ ، ص٥ .
١٩) عمر الحسان ، الديمقراطية الجديدة ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الاردن ، ٢٠١٥ ، ص١١٨ .
٢٠) غربية صونيا ، الاصلاح الديمقراطي في الانظمة السياسية الملكية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بسكرة ، المغرب ، ٢٠١٥ ، ص بلا .
٢١) لبنى سمير بايوت ، وضع المرأة في المبادرة الدولية للأصلاح في الشرق الاوسط ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص١٩ .
٢٢) مارينا اوتاوي ، الديمقراطية وسيادة القانون ، سلسلة الشرق الاوسط ، اوراق كارينغي ، ص ٢٨ ’ شبكة المعلومات الانترنت www.carnegieEndowment.org .

٢٣) محمد الحبيب طالب ، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية : العرب بين مآسي الحاضر واحلام التغيير ، ط١ ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، ٢٠١٤ .

٢٤) محمد باسك منار ، محصلة التحركات الراهنة من اجل الديمقراطية ، شبكة المعلومات الانترنت ص ٢٤ – ٢٥ http://arabsfordemocracy.org .

٢٥) محمد بريش ، المصطلح العلمي بين التشغيل المفقود والنية المشهود ، مجلة دراسات مصطلحية ، معهد دراسات مصطلحية ، المغرب ، العدد الثالث ، ٢٠٠٣ ، ص٦٨ .

٢٦) محمد محمود السيد ، مفهوم الاصلاح السياسي ، الحوار المتمدن ، مواضع وابحاث سياسية ، القاهرة ، العدد ٣٥٥ – ٢٠١١ على الرابط الآتي http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594

٢٧) مصطفى كامل السيد ، صلاح سالم زرنوقة ، الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، مركز بحوث الدول النامية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص٥٥٣ .

٢٨) المملكة المغربية ،دستور ٢٠١١ ، (المغرب ، مركز الدراسات وابحاث سياسة الجنائية ، ٢٠١١) .

٢٩) نعمة العبادي ، الربيع العربي والثورات لفهم محركات ما وراء الحدث العربي ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، شبكة المعلومات cis.uobaghdad.edu.iq نشر في تاريخ ١٤ آذار – ٢٠١٣ ، ص ١٦ – ١٧ .